بعض احد لصدق احد بزيد وعمر هذا هو الاظهر ونقل شيخنا
عن الشمنا يفيد انه على هذا بدل كل من كل وتوجيهه ان عمر وزيد
نفس المنفي هنا القيام في الواقع وان كان بعضا من لوك
لفظ احد لغة قوله بدل بعض ولا يحتاج هنا الى ضمير رابط لان
الاقرنية على ان الثاني كان بعض ما يتناوله الاول لولاها
قاله الدماميني قوله عطف نسق اي لان الا عندهم من
حروف العطف في الاستثنا خاصة اذ تفرع ورد الجمهور
مذهبهم باطراد نحو ما قام الا زيد وليس لنا حرف عطف يلي
العامل باطراد واجاب ابن هشام بانه ليس تاليها في التقدير
اذ الاصل ما قام احد الا زيد قال الدماميني لكن يلزم عليه
جواز حذف المعطوف عليه باطراد والغرض انه غير مطرد قوله
قال ابو العباس الخ اعترض على مذهب البصريين واعترض ايضا
بان بدل البعض لا بد فيه من ضمير يربطه بالمبدل منه وهو
مفقود في نحو ما قام احد الا زيد وجوابه ان خصوص
ربطه بالضمير واجب انما الواجب مطلق ربطه وهو حاصل
في المثال بالا لانها دلت على اخراج الثاني من الاول وكونه
بعضا منه كما مر عن الدماميني قوله وهو موجب ومتبوعه
منفي اي ويجب تطابق البدل والمبدل منه اثباتا ونفيا
ومحصل الجواب منع ذلك والسوال والجواب مبنيان
على القول بان البدل هو المستثني وحده دون القول
بانه هو مع الا وهو المفهوم من قول الرضي كما جاز في نحو
مررت برجل لا ظريف ولا كريم ان يجعل حرف النفي مع الاسم
بعده صفة والاعراب على الاسم كذلك يجعل الا مع ما جا

التمم

العموم الا زيدا ان يحمل قولنا الا زيد بدلا او الاعراب على الاسم
انه ونقله الدماميني عن بعض الفضلا وايده قوله فن عمل
العامل اي مماثل العامل لما عرفت اي بقطع النظر عن النفي
والاثبات فقوله هو المقصود بالنسبة اي نسبة تمثل
العامل لقطع النظر عن النفي والاثبات قوله كانه لم يذكر اي
ولا تعلق للنفي والاثبات بذلك قوله وقد تتخالف الموصوف
والصفة الظاهر انه تاييد لمنع وجوب توافق البدل والمبدل
منه بان لا يتخالفهما في ذلك نظرا وهو تخالف الصفة والموصوف
فسقط ما ذكره البعض ومثلهما المعطوف والمعطوف عليه نحو
قام زيد لا عمرو قوله اذا تعذر البدل على اللفظ الخ التمثيل الذكر
بلا احد فيها الا زيد يدل على انهم ارادوا باللفظ ما يشمل المحل
الجديد بدخول العامل المعصوم فان المغني في المثال التبعية
للنصب محلا لا لفظا قاله سم قوله الدال على الموضع قال
البعض انظر ما الحكمة في ادا الباب هذا التكلف مع ان القاعدة
انه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ومثلوا له بنحو
قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة كما مر بيانه فهلا جاز
جر ما بعد الا في المثال الاول والاخير ونصبه في الثاني والثالث
بنا على هذه القاعدة ويرده تصريح بعض المحققين بان ذلك
ليس قاعدة مطردة في كل محل بل معناه قد يغتفر الخ قوله
ولا احد فيها الا زيد برفع زيد مراعاة لمحل لا مع اسمها او اسمها
قبل دخول الناسخ اما الاول فمال اليه في المغني ووجهه
بانهما في موضع رفع بالابتدا عند س ويصح اهمال البدل محلهما
فيقال زيد فيها واستشكله الدماميني واسلفنا في باب لا التاويل